

قرار ضم الضفة الغربية إسقاط لحجج التطبيع وصفعة لأصحاب المشروع الوطني

الخبر:

صوت برلمان كيان يهود "الكنيست" الأربعاء 23 تموز/يوليو، على مشروع قرار يدعو إلى فرض سيادة الكيان على الضفة الغربية. القرار المذكور بضم الضفة الغربية، والذي دعا إليه وزراء وبرلمانيون، حظي بأغلبية، حيث صوت لصالحه 71 عضواً من أصل 120 عضواً.

التعليق:

رغم أن هذا القرار، كما يقال، لا يُعد قانوناً نافذاً أو ملزماً لحكومات يهود، إلا أنه يأتي في سياق الإجراءات التي يقوم بها الكيان على الأرض، وليكون بمثابة الغطاء القانوني لما يمارسه فعلياً في الضفة الغربية من خنق اقتصادي وإغلاق، ومن قتل وهدم للبيوت، ومن توسيع للاستيطان وتشجيع لممارسات مجرميه من المستوطنين، في إجراءات تسعى بمجموعها لتقويض حياة الناس وتهجيرهم، أو حشرهم وتركيزهم ضمن جغرافية محصورة.

إن مثل هذا القرار يضع الأمة أمام بضع حقائق لا مفر منها:

أن هذا الكيان بمجموعه، يحمل المشروع والنظرة ذاتها، ويستبطن النية نفسها تجاه فلسطين وأهلها، لا فرق بين أحزابه وسياسييه، والتي تقوم على الاستحواذ على الأرض وعلى ترحيل أهلها كيفما أمكن، وما يدل عليه ثبات تلك السياسة على الأرض ومنذ عشرات السنين، رغم تعاقب الحكومات واختلافها.

أن قرار الكيان هذا، هو صفقة لأولئك المطبوعين من الأنظمة الخائنة، سواء من سبق بالرنذيلة أو من يقف منتظراً على بابها، وهو فضح لزييف دعواهم الكاذبة بأن تطبيعهم مع الكيان يهدف إلى تحقيق مصالح أهل فلسطين واستجلاب حقوقهم وتحصيل "دولتهم"، ذلك التطبيع الذي لم يرق لدى الكيان ليشفع بإدخال شربه ماء أو كيس طحين للجوعى الذين تتم إبادتهم. وجدير بالذكر أن الكنيست ذاته هو الذي صوت قبل نحو عام وبالأغلبية على قرار يرفض قيام دولة فلسطينية.

أنه صفقة لأصحاب ما يسمى بـ"المشروع الوطني"، وإعلان شطب لمشروعهم الذي تآكل حتى لم يتبق منه إلا هم بذواتهم ومناصبهم وفسادهم، ووظيفتهم المقدسة في التنسيق الأمني، وكذلك ما استجلبوه من أزمات يرزح الناس تحتها، وهم الذين جعلوا كل عدتهم وأدواتهم أو هام القرارات الدولية ورهانهم على نظام دولي متواطئ.

إن الكيان بقراراته وأفعاله يجعل الأمور صفرية، أي بمعادلة أخذ كل شيء، وأن يكون البقاء له وحده على حساب أهل فلسطين، سواء بإفنائهم أو برحيلهم، ولكن وعلى الرغم مما في طبع هؤلاء القوم من اللؤم والفساد، وخصوصاً إن صاروا أصحاب قوة وملك ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾، إلا أن هذا الأمر سيجعل الأمور كذلك بالنسبة للأمة صفرية، بحيث يضعها أمام مسؤولياتها دون خداع الحكام أو موارد، ودون المشاريع التي استهلكت عقوداً من التضليل والمؤامرات وتضييع الجهود.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

يوسف أبو زر